

في كلمتها خلال المؤتمر التعريفي بالمرسوم

أسيل المنيفي : قانون التمويل والسيولة يحفز البيئة الاقتصادية ويشجع الاستثمارات الأجنبية

يتيح للدولة أدوات مالية جديدة تستطيع الحصول عليها من خلال أسواق المال المحلية والعالمية

توجيه السيولة إلى المشاريع التنموية المتعلقة بالبنية التحتية والمدن الإسكانية والمشاريع التعليمية والصحة المدرجة في الميزانية العامة

فيصل المزيني : الوزارة وضعت خطة مرنة تمكنها من دخول الأسواق الدولية بثقة وتنويع قاعدة المستثمرين جغرافيا ومؤسسيا



مدير إدارة الدين العام في وزارة المالية فيصل المزيني



وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي ومدير إدارة الدين العام في الوزارة فيصل المزيني

القانون يساعد في تحسين هيكل التمويل ويخفف من تكلفة الاقتراض ويعزز التصنيف الائتماني

قانون الصكوك في طريقه إلى الإصدار ويمر حاليا بالإجراءات الدستورية المعروفة وسيتم إقراره قريبا

واستقطاب شرائح واسعة من المستثمرين وتسريع خطوات التحول نحو اقتصاد متنوع. وتأسست لجنة إدارة الدين العام في عام 2016 وتتبع مباشرة وزيرة المالية وتضم ممثلين عن وزارة المالية وبنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار وتختص اللجنة بالموافقة على استراتيجية التمويل السنوية ورفع التوصية إلى وزير المالية.

وذكر أن إحدى الركائز الأساسية التي تعمل عليها وزارة المالية هي تطوير سوق الدين المحلي من خلال بناء منحنى العائد الذي سيشكل مرجعا واضحا للسوق المحلي. وأكد أن هذا القانون الجديد يحمل رسالة ثقة موجهة إلى الأسواق العالمية مفادها أن دولة الكويت تتبنى نهجا ماليا منضبطا ومتقدما وينتظر أن يساهم في تحسين التصنيف الائتماني للدولة

قانونيا هو الأكبر من نوعه لإدارة الدين العام بأجال استحقاق تمتد حتى 50 عاما وسقف اقتراض يصل إلى 30 مليار دينار كويتي (نحو 92 مليار دولار أمريكي). وأضاف أن وزارة المالية وضعت خطة مرنة تمكنها من دخول الأسواق المحلية والعالمية بثقة مع التركيز على أفضل تكاليف التمويل الممكنة وتنويع قاعدة المستثمرين جغرافيا ومؤسسيا.

المالية المحلية والعالمية للاقتراض بدءا من السنة المالية 2025/2026 في خطوة تعد الأكبر منذ أكثر من ثماني سنوات وذلك في إطار تنفيذ المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 بشأن التمويل والسيولة. وأكد المزيني أن القانون يمثل إحدى أهم الخطوات الإصلاحية في تاريخ المالية العامة لدولة الكويت مشيرا إلى أنه يمنح الحكومة أدوات تمويلية مرنة ويضع إطارا

العامسة والتي تم اقرارها وسيتم تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة. وذكرت أن «قانون الصكوك في طريقه إلى الإصدار إذ انتهت الوزارة من إعداده ويناقش في اللجان المختصة في مجلس الوزراء وسيمر بالإجراءات الدستورية المعروفة على أن يتم إقراره قريبا». من جانبه قال مدير إدارة الدين العام في وزارة المالية فيصل المزيني إن الكويت عادت إلى الأسواق

الدولة وتجعلها قادرة على مواجهة التزاماتها المختلفة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة على المدين القصير والطويل. وأوضح أن هذا القانون يعد أداة جديدة للدولة وسيكون لها أثر إيجابي إذ سيتم يتم توجيه هذه السيولة إلى المشاريع التنموية للاستثمار في البنية التحتية والمدن الإسكانية والمشاريع التعليمية والصحية المدرجة في الميزانية

أدوات مالية جديدة تستطيع الحصول عليها من خلال أسواق المال المحلية والعالمية و يوفر التمويل الذي تحتاجه الدولة للمشاريع التنموية. وأضافت أن القانون يساعد في تحسين هيكل التمويل ويخفف من تكلفة الاقتراض فضلا عن تعزيز التصنيف الائتماني ويعكس بشكل إيجابي قدرة الدولة على الاقتراض بشروط تنافسية لافتة إلى أن هذه السيولة تعزز الاحتياطيات المالية

أكدت وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي أن قانون رقم 60 لسنة 2025 بشأن التمويل والسيولة الصادر في 27 مارس الماضي يحفز البيئة الاقتصادية ويشجع الاستثمارات الأجنبية فضلا عن تحقيق عائد تنموي واقتصاد للدولة كما يعطي قوة للبيئة المصرفية. وقالت المنيفي خلال المؤتمر التعريفي بالمرسوم بقانون بشأن التمويل والسيولة، أمس الاثنين، إنه يتيح للدولة

هذا الاجتماع يعد امتدادا للاتفاقية التي وقعتها الحكومة معهم في مارس الماضي

العمر: تسريع مسيرة التكامل الرقمي والابتكار الحكومي عبر الشراكة الإستراتيجية مع «مايكروسوفت»



الشيخ عذبي جابر الصباح



وزير الدولة للاتصالات عمر العمر

الكويت تسير بخطى ثابتة نحو بناء منظومة رقمية متكاملة قادرة على مواكبة التطورات العالمية أحد أهم مكاسب التعاون تمكين الكفاءات الوطنية عبر برامج تدريب متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني عذبي الصباح :إنشاء وتشغيل مراكز بيانات متطورة تخدم احتياجات الدولة وتدعم طموحاتها نحو التحول الرقمي

المراكز موضعا أنها نسقت مع مختلف الجهات المعنية في الدولة من وزارات ومؤسسات خدمية لضمان توفير البنية التحتية اللازمة من طرق وكهرباء واتصالات وكوادر فنية. وأفاد بأن أحد المراكز التي سيتم إنشاؤها بأحدث تقنيات التبريد السائل ومعالجات الجيل القادم ستعد من بين الأعلى كفاءة في المنطقة وستوفر أيضا القدرة الحوسبية اللازمة لدعم خدمات الذكاء الاصطناعي للقطاعات الحكومي والخاص. وأكد أن الهيئة ستظل جسرا للتكامل والتنسيق وممكنا أساسيا لكل المبادرات التي من شأنها ترققي بالكويت إلى مصاف الدول الرائدة في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي. بدوره قدم ألوف عرضا مرئيا تناول أبرز محاور الاتفاقية وأفاق التعاون في عدد من المجالات المحورية من بينها تسريع الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطوير مراكز البيانات

التحول نحو اقتصاد رقمي تنافسي ومستدام. من جهته قال رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بالتكليف الشيخ عذبي جابر الصباح في كلمة مماثلة إن إطلاق مشروع مراكز البيانات المدعومة بالذكاء الاصطناعي بالشراكة مع شركة (مايكروسوفت) العالمية وبدعم مباشر من (هيئة الاتصالات) يعد خطوة مفصلية في مستقبل الكويت الرقمي. وأكد الشيخ عذبي الصباح أن الهيئة أخذت على عاتقها أن تكون حلقة الوصل بين الجهات الحكومية المختصة وبين الشركاء الدوليين في مقدمتهم (مايكروسوفت) لضمان تهيئة البيئة اللازمة لإنشاء وتشغيل مراكز بيانات متطورة تخدم احتياجات الدولة وتدعم طموحاتها نحو التحول الرقمي. وأضاف أن الهيئة عملت على توفير الأراضي والمواقع المناسبة لإنشاء هذه

أكد وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر أمس الاثنين حرص الوزارة على تسريع مسيرة التكامل الرقمي وتعزيز الابتكار الحكومي عبر تنفيذ بنود الشراكة الاستراتيجية مع شركة (مايكروسوفت). وقال الوزير العمر في كلمة له خلال الاجتماع رفيع المستوى الذي عقده مع نائب الرئيس التنفيذي والمدير التجاري لشركة (مايكروسوفت) العالمية جودسون بيزك ألنوف إن دولة الكويت تسير بخطى ثابتة نحو بناء منظومة رقمية متكاملة قادرة على مواكبة التطورات العالمية وتعزيز جودة الخدمات الحكومية وخلق بيئة محفزة للابتكار والاستثمار. وأوضح أن أحد أهم مكاسب هذه الشراكة هو تمكين الكفاءات الوطنية عبر برامج تدريب متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتقنيات المتقدمة ما يرسخ دور الكوادر الكويتية في قيادة

الكويت تسير بخطى ثابتة نحو بناء منظومة رقمية متكاملة قادرة على مواكبة التطورات العالمية أحد أهم مكاسب التعاون تمكين الكفاءات الوطنية عبر برامج تدريب متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني عذبي الصباح :إنشاء وتشغيل مراكز بيانات متطورة تخدم احتياجات الدولة وتدعم طموحاتها نحو التحول الرقمي

«المركزي» يخصص إصدار سندات وتورق بقيمة 200 مليون دينار لأجل 3 أشهر



البنك المركزي الكويتي

(المركزي) في بيان لوكالة الانباء الكويتية (كونا) أمس الاثنين إن أجل الإصدار ثلاثة أشهر بمعدل عائد 4ر125 في المئة.

أعلن بنك الكويت المركزي تخصيص إصدار سندات وتورق بقيمة إجمالية بلغت 200 مليون دينار كويتي (نحو 660 مليون دولار أمريكي). وقال

شركات «فنادق» و«أرجان» و«نايسكو» و «ميزان» الأكثر ارتفاعا بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على انخفاض مؤشرها العام بواقع 35.25 نقطة

59 مليون دينار (نحو 5.183 مليون دولار). في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) بواقع 69.15 نقطة أي بنسبة 0.21 في المئة ليبلغ مستوى 7296.49 نقطة وتم خلال تداول 135 مليون سهم عبر 6695 صفقة نقدية بقيمة 5.19 مليون دينار (نحو 59 مليون دولار). وكانت شركات (فنادق) و(أرجان) و(نايسكو) و (ميزان) الأكثر ارتفاعا فيما كانت شركات (المساكن) و(سينما) و(التقدم) و(كويت ت) الأكثر انخفاضا.

تداول 390.3 مليون سهم عبر 20706 صفقة نقدية بقيمة 87.9 مليون دينار (نحو 85.9 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول بواقع 97.26 نقطة أي بنسبة 0.31 في المئة ليبلغ مستوى 8707.92 نقطة من خلال تداول 8.164 مليون سهم عبر 9802 صفقة بقيمة 8.

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشرها العام بواقع 35.25 نقطة أي بنسبة 0.31 في المئة ليبلغ مستوى 8051.87 نقطة وتم تداول 390.3 مليون سهم عبر 20706 صفقة نقدية بقيمة 87.9 مليون دينار كويتي (نحو 8.269 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي بواقع 89.23 نقطة أي بنسبة 0.34 في المئة ليبلغ مستوى 7017.06 نقطة من خلال تداول 225ر4 مليون سهم عبر 10904 صفقة نقدية بقيمة 28 مليون دينار